وفي الحديث أمران، كلٌّ منهما يكفي للدلالة على العصمة من الخطأ: الأول: جزم صلى ا عليه وسلّم بصورة قاطعة على أنّ التمسّك بالكتاب وبأهل بيته يستدعي ألاّ يضلّ المسلم عن طريق الحقّ والصواب. الثاني: حكم صلى ا عليه وسلّم حكماً لا يقبل الشكّ بأنّهما لن يفترقا، ولو جاز الخطأ لافترقا، ولا شكّ أنّ الذي يكون مع القرآن لايتصوّر في حقّه الخطأ، وهذا ما جعل الإمامية تجمع على حجّية إجماع أهل البيت (عليهم السلام)، معتبرة خلاف غيرهم كالعدم فلا يضرّ بالإجماع ; لأنّ رأيهم من رأي جدّهم رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم)، وقوله وحي يوحى، فلا يجوز أن يترك رأيهم ويؤخذ رأي غيرهم وهو معرّض للخطأ والصواب. وقد أراد النبي الكريم (صلى ا عليه وآله وسلم) أن يعرّف أُمته منزلة عترته العلمية، ليكون التمسّك بأهل بيته تمسّكاً من حيث الولاء، وتمسّكاً من حيث العلم، فقال (صلى ا عليه وآله وسلم) فيما رواه الطبراني([178]) في